وتستمر المسيرة

مبادرة شراكة الحكومات الشفافة

الخطة الوطنية الخامسة 2021 - 2025

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

كانون أول 2021

المحتويات

1. المقدمة 5

1.1 لماذا الحكومة الشفافة؟ 5

2.1 الأولويات الوطنية التي تعالجها الخطة الخامسة 6

2. جهود الحكومة الشفافة إلى اليوم 9

1.2 المبادرات الوطنية 10

2.2 بوابات المشاركة الشعبية وإدماج المواطنين في عملية صنع القرار 14

3.2 مأسسة نهج الحكومة الشفافة 15

4.2 نشاطات وحدة الحكومة الشفافة خلال الأعوام 2018 - 2021 16

5.2 الانسجام بين الخطة الخامسة والخطط السابقة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 18

3. منهجية صياغة الخطة الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 20

1.3 نموذج متقدم للاستشارات والتوافق على المنهجية 20

2.3 شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والجهات الحكومية ضمن منهجية واضحة 22

3.3 إتاحة المعلومات والنشر القبلي والبعدي لأنشطة الاستشارة 28

4. الالتزامات 31

1. تحسين الحوكمة بين منظمات المجتمع المدني وحمايتها من مخاطر التعرض للاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب 31

2. تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية 36

3. تبني سياسات لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام 41

4. تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب 45

5. تعزيز النزاهة على المستوى الوطني 50

6. إشراك المجتمعات المحلية/أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات 56

1. المقدمة

1.1 لماذا الحكومة الشفافة؟

يأتي إطلاق الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة للأعوام 2021-2025 والأردن يخطو أولى خطواته في المئوية الثانية للدولة التي تأسست عام 1921، تلك المئوية التي وصفها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بأنها ستكون «مئوية التعزيز والتطوير والإنجاز»، ومن هنا تأتي أهمية العمل بالتشاركية مع المواطنين والمجتمع المدني وكافة أصحاب المصلحة لرسم خارطة الطريق انطلاقا من تدعيم أسس الديمقراطية وبذل الجهود لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار، وترسيخ لمبدأ سيادة القانون في إطار من الشفافية والحوكمة والمساءلة على جميع المستويات، وإدراك حقيقي بأهمية الدور الفاعل الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال.

كما يأتي إطلاق الخطة في وقت ما تزال فيه اثار جائحة كورونا مستمرة، والتي كان من ابرز اثارها تزايد نسبة البطالة وتباطؤ نمو الاقتصاد وتراجع معدلات الاستثمار، مما يرسخ أهمية العمل على تنفيذ كافة البرامج الحكومية بتشاركية مع كافة أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لمواجهة تلك التحديات التي فرضتها الجائحة.

إن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، وهي مبادرة متعددة الأطراف، تهدف إلى تنفيذ التزامات طوعية من الحكومات ضمن أطر الشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيات لتعزيز الحاكمية الرشيدة، بحيث تتناول تلك الالتزامات الاستجابة لمجموعة من التحديات العالمية للدول والمتمثلة بتحسين الخدمات العامة، وزيادة المسائلة والنزاهة، وإدارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، وخلق مجتمعات أكثر أمانا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت منذ الانضمام للمبادرة في عام 2011 عبر السنوات الماضية بتنفيذ أربع خطط وطنية بنجاح، وفي إطار الخطة الوطنية الرابعة الأخيرة، تم تنفيذ كافة الالتزامات التي اشتملت عليها بالرغم من التحديات الكبيرة والمفاجئة التي فرضتها

الجائحة، كما تمكن الأردن من تحقيق مركز متقدم في تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية بناءً على تصنيف إدارة المبادرة «تعاون»/(Collaborate)، مما يبرهن على جدية الحكومة بالالتزام بالحوار والتغيير، كما ستسعى الحكومة للمضي قُدماً لمزيد من الإنجازات في إطار الخطط القادمة.

2.1 الأولويات الوطنية التي تعالجها الخطة الخامسة

تم إعداد أولويات الخطة الخامسة بشكل ممنهج يراعي الأولويات الإصلاحية التي تعمل عليها الحكومة، والتي ركزت عليها مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ومختلف الخطط والبرامج الحكومية، و من شأنها أن تلامس احتياجات المواطن الأردني على كافة الأصعدة، حيث تتضمن ما يلي:

أولا: تحسين الحوكمة بين منظمات المجتمع المدني وحمايتها من مخاطر التعرض للاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أكد جلالة الملك عبدالله الثاني خلال خطاباته والأوراق النقاشية على أهمية تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تعد شريكاً أساسياً في عملية الإصلاح، حيث حرص على مشاركة ممثلين من مؤسسات المجتمع المدني كأعضاء في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وقد ساهم التحول الديمقراطي والإنفراج السياسي في تطور مؤسسات المجتمع المدني، ولذلك ترى الحكومة وجود منظومة سياسات وإجراءات لحماية عمل هذه المؤسسات ودورها التنموي، وذلك من خلال تبني النهج المبني على المخاطر لحمايتها من خطر الاستغلال في إطار جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية

إن تطبيق المشاركة المجتمعية من خلال الوسائل الالكترونية بالصورة الممنهجة في الأردن يعمل على تعزيز دور الأردن في دعم أهداف التنمية المستدامة وتوظيفها في خدمات حكومية الكترونية/ذكية مترابطة وتفاعلية للمواطنين، وانطلاقًا من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني في عملية الاصلاح الشامل، فقد سعت الحكومة إلى توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار والعمل على تحسين الخدمات المتمحورة حول احتياجات المواطن، وذلك من خلال

الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات للوصول إلى مؤسسات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة.

ثالثاً: تبني سياسات لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام

حقق الأردن تقدمًا نحو المساواة بين الجنسين والنهوض بإدماج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في كافة القطاعات، وذلك من خلال تنفيذ التزاماته الدولية، حيث التزمت الحكومة بتعميم خطة العمل الرئيسية التي انبثقت عن سياسة إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 27223/11/21 بتاريخ 2021/7/28 والتي تحث الوزرات على إدماج النوع الاجتماعي والتأكد من الإمتثال لذلك، كما تضمنت أعمال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في العام 2021 تركيزاً على الدور الجوهري للمرأة بوصفها ركيزة أساسية من ركائز التقدم والإصلاح، حيث تم ضمن اللجنة الملكية تشكيل لجنة تختص بتمكين المرأة، وذلك للخروج بعدة توصيات ترتكز على تعزيز وجود المرأة في صنع القرار وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية، وتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في جميع القطاعات.

رابعاً: تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب

يمثل تمكين الشباب جزءاً رئيساً من خطابات جلالة الملك في الأعوام الأخيرة، وذلك لأهمية دور الشباب في عملية الإصلاح السياسي والتنمية الشاملة في الأردن، ويأتي ذلك مع اهتمام الحكومة الأردنية بأولويات الشباب في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وما تتضمنه من سياسات رئيسة كتشجيع ورعاية الابتكار والإبداع وتطوير المهارات وبناء القدرات لدى الشباب وإدماجهم في الحياة العامة وتمكينهم في مختلف المجالات، وقد شكلت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية خلال نقاشاتها في العام 2021 لجنة مختصة بتمكين الشباب للخروج بالتوصيات التي من شأنها أن تلبّي احتياجات الشباب الأردني وأن يكون ريادي الفكر والثقافة وتعزز مشاركتهم الفاعلة في صنع القرار وذلك بما يستجيب للرؤية الملكية بتعزيز المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

خامساً: تعزيز النزاهة على المستوى الوطني

تواصل الحكومة الأردنية جهودها المستمرة في إرساء وتفعيل وتطوير قواعد النزاهة الوطنية للوصول إلى بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد، حيث تم تبنى نهج جديد في التوعية والوقاية من الفساد ونشر قيم النزاهة ومعاييرها الوطنية، وبما ينعكس إيجابًا على مركز المملكة في المنطقة والعالم، وذلك من خلال تحوّل استراتيجي ينسجم مع الإمكانيات والتحديات التي تواجهها، وقد شدد جلالة الملك عبدالله الثاني على ترسيخ سيادة القانون والنزاهة والحاكمية الرشيدة كأعمدة رئيسية في الدولة المدنية، والتي تم تأكيدها في الورقة النقاشية السادسة.

سادسًا: إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات وتحسين مستوى الخدمات العامة

انطلاقًا من مبدأ الرؤيا الملكية بتأسيس مشاريع تنموية إنتاجية بمختلف مناطق المملكة وتفعيل الشراكة بين جميع القطاعات، فقد سعت الوزارات باتخاذ نهج تشاركي في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بتقييم المشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية والتركيز على بناء شراكة حقيقية قوية بين جميع الشرائح الاجتماعية المستهدفة لغاية الوصول الى تقديم رؤى لبناء الحاضر والمستقبل، بحيث تساعد السلطة التنفيذية في وضع السياسات وتحديد المشاريع التنموية.

2. جهود الحكومة الشفافة إلى اليوم

1	2	3	4	5
المبادرات الوطنية	بوابات المشاركة الشعبية وإدماج المواطنين في عملية صنع القرار	مأسسة نهج الحكومة الشفافة	نشاطات وحدة الحكومة الشفافة خلال الأعوام 2018 - 2021	الانسجام بين الخطة الخامسة والخطط السابقة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة

انضم الأردن إلى مبادرة الحكومة الشفافة منذ إطلاقها وذلك في شهر أيلول من عام 2011، ليكون بذلك أول دولة عربية تحقق معايير الانضمام للمبادرة ، وقدم حتى الآن أربع خطط وطنية ويُطلق في هذه الوثيقة خطته الخامسة للأعوام 2021-2025، حيث اشتملت الخطط الأربع السابقة على إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وكان من أبرز إنجازاتها عبر السنوات الماضية إطلاق منصة خاصة لاستقبال الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، تطبيق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة ومأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وإصدار دليل حوكمة مؤسسات المجتمع المدني، وربط المؤسسات الحكومية بالحكومة الإلكترونية، وتطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية وإعداد أدلة الخدمات واتاحتها لاطلاع متلقي الخدمة الكترونياً. كما أطلقت الحكومة خارج إطار هذه المبادرة مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تعزز من شفافيتها وانفتاحها، وهي:

1.2 المبادرات الوطنية

1. تحديث الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016 - 2025)

تم إعداد تقرير تقييم إنفاذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025 في 2020/2/26 من قبل مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجتمع المدني، وذلك بهدف تقييم الخطة من حيث هيكل البناء ومستوى الإنجاز الحكومي وتقديم مجموعة من التوصيات لدعم سير عمل ومتابعة الخطة، ثم تم إعادة تشكيل لجنة صياغة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بقرار من رئيس الوزراء في 2020/9/1 لتتولى تحديث الخطة وفق مصفوفة مرتبطة بجدول زمني ومؤشرات أداء لمعالجة أوجه الخلل القائمة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات للنهوض بحالة حقوق الإنسان بما يتوافق مع الثوابت الوطنية.

2. سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

أصدر مجلس الوزراء تعليمات نشر البيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة في 2019/2/17، والتي تهدف الى حوكمة إدارة البيانات الحكومية المفتوحة في الجهات الحكومية، ثم تم إصدار الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة في 2019/8/20 وتعميمها على كافة الجهات الحكومية، وفي تاريخ 2020/9/22 قامت الحكومة الأردنية بإقرار وثيقة جودة البيانات الحكومية المفتوحة والتي تسعى لوضع إطار عام يضمن جودة البيانات الحكومية المفتوحة، حيث تم نشر 645 مجموعة بيانات مفتوحة من قبل 74 جهة حكومية ضمن 15 قطاع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة «https://data.jordan.gov.jo» حتى نهاية 2021/8.

3. الاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد (2020 - 2025)

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد في 2020/12/21 والتي جاءت امتدادا للاستراتيجية السابقة التي أطلقت في عام 2017، وبهدف مراعاة المستجدات والمتغيرات وإعادة تقييم المشاريع الاستراتيجية، حيث تمت مراجعتها وفق إطار عمل وطني مبني على نهج تشاركي. وقد تضمنت الاستراتيجية ثلاثة محاور عمل: تعزيز النزاهة والوقاية، انفاذ القانون، بناء القدرات المؤسسية، وذلك من اجل تنفيذ مشاريع وبرامج لمحاربة الفساد

وتعزيز ثقة المواطن، بالإضافة إلى بناءالقدرات المؤسسية للهيئة ورفع مستوى الاحترافية في مجال التحقيق في القضايا العامة باستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة.

4. التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح

تم البدء بإجراء تقييم المخاطر منذ العام 2020لتحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي يُرجح أن تكون معرضة لاستغلال تمويل الإرهاب وتحديد طبيعة هذه التهديدات، ومدى كفاية التدابير التخفيفية التي من الممكن أن تعرض المنظمات غير الهادفة للربح الى الاستغلال لغايات تمويل الإرهاب، حيث تم استخدام نهج تشاركي للتقييم من خلال مشاركة مؤسسات المجتمع المدني ، وقام بالإشراف على تقييم المخاطر فريق محلي مؤلف من 15 جهة حكومية ذات علاقة و جهات غير حكومية تمثل المنظمات غير الربحية لترسيخ مفهوم الشراكة الفاعلة الحقيقية.

5. برنامج شراكة الحكومات الشفافة على مستوى البلديات 2020

شاركت بلديتي الكرك والسلط في عام 2020 في عضوية برنامج شراكة الحكومات الشفافة على المستوى المحلي، وذلك بهدف الحصول على التوجيه والدعم من أجل تخطيط وتصميم وتنفيذ الاصلاحات على المستوى المحلي، بما ينسجم مع قيم الشفافية والمسائلة والوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين.

6. اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

تم بتاريخ 2021/6/10 تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الاردن مكونة من 92 عضوًا يمثلون مختلف الأطياف السياسية والفكرية والقطاعات، حيث تم وضع مشروعي قانون للانتخاب وللأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية. إضافة إلى تقديم عدد من التوصيات حول تطوير التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية، وتعزيز المشاركة في صنع القرار بالتركيز على دور الشباب والمرأة في الحياة العامة، وتهيئة البيئة التشريعية المناسبة لذلك.

7. التعامل مع ملف جائحة كورونا

بذلت الحكومة الأردنية جهود للحد من انتشار جائحة كورونا في عام 2020، وحرصت خلال تلك الفترة على مواكبة جميع المستجدات، كما أطلقت العديد من المنصات الحكومية للتعامل مع هذه الأزمة مثل:

- موقع سلامتك التفاعلي لغايات تقديم التسهيلات اللازمة للراغبين بتلقي العلاج في المستشفيات[1].
- الموقع الرسمي لآخر المستجدات والمعلومات المتعلقة بفيروس كورونا[2].
- موقع مونة لتوصيل السلع[3].
- تطبيق سند لإنجاز العديد من الخدمات الحكومية الرقمية[4].
- منصة حماية لتقديم خدمات الحماية للعامل وصاحب العمل في القطاع الخاص[5].
- منصة درسك للتعلم عن بُعد من خلال توفير فيديوهات مصورة للطلبة من الصف الاول وحتى الثاني ثانوي[6].
- منصة تدريب المعلمين الإلكترونية لتقديم مهارات التعليم عن بعد للمعلمين[7].
- صندوق همة وطن وهو المظلة الرئيسية التي تندرج تحتها عدة حسابات لاستقبال التبرعات المقدمة من المؤسسات والشركات والأفراد بهدف دعم المجهود الوطني لمكافحة هذه الجائحة[8].
- منصة برنامج الدعم التكميلي تكافل التي أطلقها صندوق المعونة الوطنية لمساعدة الاسر الاردنية الفقيرة[9].
- منصة برنامج استدامة التي أطلقها الضمان الاجتماعي لدعم استقرار العمالة الأردنية والمنشآت المتضررة بجائحة كورونا.

---

(1) موقع سلامتك متاح على الرابط: https://bit.ly/3yL1YKQ

(2) الموقع الرسمي لآخر المستجدات والمعلومات المتعلقة بفيروس كورونا، متاح على الرابط: https://bit.ly/32g0GLw

(3) موقع مونة، متاح على الرابط: https://bit.ly/3FfP3CO

(4) تطبيق سند، متاح على الرابط: https://bit.ly/3oTM2Cx

(5) منصة حماية، متاح على الرابط: https://bit.ly/3pcj1Cj

(6) منصة درسك، متاح على الرابط: https://bit.ly/3F8JSVj

(7) منصة تدريب المعلمين الإلكترونية، متاح على الرابط: https://bit.ly/3pb2tug

(8) صندوق همة وطن، متاح على الرابط: https://bit.ly/3pdmOz8

(9) منصة تكافل، متاح على الرابط: https://takaful.naf.gov.jo

وبهذا تكون الحكومة الأردنية ومن خلال المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والقطاع الخاص قد اتخذت إجراءات مبكرة للتحول للمنصات الرقمية بهدف التقليل من أثار الجائحة على حياة المواطنين.

8. برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 - 2023

استجابة للتوجيهات الملكية السامية لإعداد خطة للتعافي الاقتصادي بعد التباطؤ بسبب جائحة كورونا، تم في شهر أب 2021 إطلاق برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2023-2021 متضمنا إجراءات تهدف إلى زيادة الاستثمار، وتوليد فرص العمل، وتشجيع النموّ والصادرات، حيث عُقدت مشاورات مع مجلسي النواب والأعيان والقطاعات والفعاليات الاقتصادية والمالية والصناعية أثناء مرحلة إعداد البرنامج الذي تضمن 3 محاور، و53 أولوية، وسيتم من خلاله تنفيذ مشاريع كبرى من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

9. البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021 - 2024

أطلقت الحكومة هذا البرنامج في خضم جائحة كورونا لمواجهة التحديات الاستثنائية التي فرضتها الأزمة، حيث يهدف البرنامج إلى إجراء إصلاحات هيكلية واقتصادية و تعزيز سيادة القانون وتطوير الحياة السياسية في الأردن، وذلك إلى جانب التركيز على مكافحة الفساد وتحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى دفع عجلة التحول إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر. كما يركز البرنامج على تطوير مستوى خدمات البنية التحتية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة فرص العمل والتشغيل.

10. الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020 - 2025

صادقت الحكومة الأردنية في آذار 2020 على الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام 2020-2025 والتي تمّ إعدادها بالتعاون ما بين اللّجنة الوطنيّة لشؤون المرأة واللجنة الوزاريّة لتمكين المرأة، وبالتشارك مع منظمات المجتمع المدني المعنية والنقابات والأحزاب في جميع المحافظات، بالإضافة لمجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب ، وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في مختلف المجالات، حيث تبنت الاستراتيجية سياسة إدماج النوع الاجتماعي وخطة عمل تنفيذية لها في القطاع العام.

11. السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية 2021 - 2025

أعدت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع منظمات دولية والأطراف الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال في الأردن السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية، حيث أُقرت من قبل الحكومة في 2021/11/17 وتعميمها على جميع الوزارات والمؤسسات وتهدف الى تهيئة بيئة صديقة ومحفزة لريادة الاعمال في المملكة ودفع عجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة بما يسهم بالتشجيع على الاستثمار في الشركات الريادية الأردنية، وتعزيز قدرة الأردن على المنافسة على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال ريادة الأعمال.

12. السياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي 2020

قامت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بإعداد السياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي التي وافق عليها مجلس الوزراء وتم تعميمها على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية خلال العام 2020، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحديد التوجه الحكومي في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتهيئة البيئة الممكنة للذكاء الاصطناعي من النواحي التشريعية والتنظيمية والتكنولوجيّة وبناء القدرات والمهارات الأردنيّة في هذا المجال. وقامت الوزارة بمراعاة مبدأ الشفافية والمشاركة والتشاور مع الشركاء وأصحاب العلاقة من خلال فتح باب الاستشارة العامة لمدة شهر بهدف إثراء المحتوى، وذلك لضمان الجهود التشاركية بين كافة المؤسسات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي ومراكز الأبحاث.

2.2 بوابات المشاركة الشعبية وإدماج المواطنين في عملية صنع القرار

أطلقت الحكومة بوابات ومنصات لضمان مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار واستقبال الشكاوى والاقتراحات وتعزيز مبادئ التشاور والشفافية وإتاحة الوصول الى المعلومات، وتالياً بعض المنصات التي أطلقتها الحكومة:

- المنصة الإعلامية الرسمية «من حقك تعرف»[10] والتي تهدف الى تقديم المعلومات الدقيقة حول مختلف القضايا والتصدي للإشاعات، حيث أطلقت الحكومة هذه المنصة

(10) منصة من حقك تعرف، متاح على الرابط: https://bit.ly/323BoAh

بتاريخ 2018/11/22 وذلك لسعي الحكومة لتطبيق مبادئ الشفافية والمصداقية وحق المعرفة.

- منصة «بخدمتكم»[11] والتي تهدف الى زيادة التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين لتقديم الأسئلة والاقتراحات والشكاوى والإبلاغ عن أي مخالفة، حيث أطلقت بتاريخ 2018/8/20 وتم تحديثها وإضافة قسم الشكاوى المتعلقة بحقوق الانسان بتاريخ 2021/9/30 التي تعد من أهم مخرجات الالتزام الرابع في إطار الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-2021.
- تطبيق «سند»[12]، والذي يهدف الى توفير خدمة إنجاز المعاملات الحكومية الرقمية في أي وقت ومن أي مكان، حيث أطلق التطبيق بتاريخ 2020/9/22 وذلك ضمن مشروع الهوية الرقمية الذي يقدم خدمة الدخول الموحد لعدد من بوابات الخدمات الحكومية الإلكترونية التابعة لجهات حكومية مختلفة.
- منصة البيانات الحكومية المفتوحة[13] والتي تهدف الى توفير مخزون موحد من البيانات الوصفية للبيانات التي بحوزة الجهات الحكومية والتي يمكن الاطلاع عليها من قبل الجهة صاحبة العلاقة، كما تقدم هذه المنصة خدمة تمكين كافة المستفيدين من استعراض قائمة بالبيانات الحكومية المتوفرة لدى الجهات الحكومية.
- المنصات الحكومية التي تم إطلاقها للتعامل مع أزمة جائحة كورونا؛ كما ذكرنا سابقًا.

3.2 مأسسة نهج الحكومة الشفافة

أنشأت الحكومة الأردنية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وحدة للحكومة الشفافة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ العام 2018، وذلك بهدف مساعدة الوزارة وكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والجهات المعنية في متابعة مشاركة الأردن في مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتعميق ومأسسة النهج التشاوري التشاركي في إدارة الشأن العام، والتشبيك بين كافة الفاعلين الأساسيين في هذا القطاع من الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات

(11) منصة «بخدمتكم»، متاح على الرابط: https://bit.ly/3EcJ1S8

(12) تطبيق «سند»، متاح على الرابط: https://bit.ly/3oTM2Cx

(13) منصة البيانات الحكومية المفتوحة، متاح على الرابط: https://bit.ly/3mi8nYA

العلاقة ضمن إطار من التنسيق والتعاون، حيث تم مأسسة عمل الوحدة لتكون أكثر تأثيرًا ودعمًا لمبادئ الحكومة الشفافة، من خلال تكوين فريق أكبر لوحدة الحكومة الشفافة وبخبرات مميزة في العام 2021، مما يدل على التزام ودعم الحكومة لملف مبادرة الحكومة الشفافة، وقد عملت الوحدة منذ إنشائها على تنفيذ العديد من النشاطات في إطار المبادرة، ولا زالت مستمرة في تنفيذ برامجها ضمن نهج التشاركية والتعاون الإيجابي.

4.2 نشاطات وحدة الحكومة الشفافة خلال الأعوام 2018 - 2021

1. إطلاق أسبوع الحكومات الشفافة في عمان 2018/5/7.

2. حفل إطلاق الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة2019/3/17.

3. تشكيل وفد مشترك من الجهات الحكومية والمجتمع المدني للمشاركة في المؤتمر الدولي حول الحكومات المفتوحة والوصول الى المعلومات بتاريخ 2019/3/13 في المغرب.

4. مشاركة ممثلي عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة مراقبة الشركات ووزارة التنمية الاجتماعية ومجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في قمة شراكة الحكومات الشفافة - كندا 2019/05/31-29 بهدف تبادل المعرفة والخبرات من جميع أنحاء العالم.

5. عقد اللقاء الأول بين أصحاب المصلحة والجهات الحكومية لمتابعة سير عمل الخطة الوطنية الرابعة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-2021 وتقديم توصيات متعلقة بآليات استكمال تنفيذ الالتزامات في عمان 2019/9/30.

6. عقد ورشة تقييم التزامات الخطة الوطنية الرابعة بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من مختلف المحافظات وضباط ارتباط الوزارات والجهات الحكومية المنفذة للالتزامات واستعراض نتائج التزامات الخطة الرابعة ومستوى الإنجاز وفقًا لكل التزام في عمان 2021/11/23.

5.2 الانسجام بين الخطة الخامسة والخطط السابقة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة

ترتبط ثلاثة من الالتزامات ضمن الخطة الوطنية الخامسة بمجموعة من الالتزامات ضمن الخطط السابقة، حيث يعتبر الالتزام الأول في الخطة الخامسة والمتعلق بتطوير منظومة السياسات والإجراءات التي تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني والتي تتبنى النهج المبني على المخاطر لحمايتها من خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب استمرارًا للالتزام الأول في

الخطة الرابعة، كما يعتبر الالتزام الثاني في الخطة الخامسة والمتعلق بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية استمرارًا للالتزام الثاني من الخطة الرابعة. كما يعتبر الالتزام الخامس في الخطة الوطنية الخامسة والمتعلق بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني استمرارًا للالتزام الرابع عشر من الخطة الثانية. وقد عمدت الحكومة إلى إجراء مراجعات لهذه الالتزامات والنتائج المتحققة منها مع الوزارات المعنية وبناء الالتزامات في الخطة الخامسة على ما تم إنجازه فيها والدروس المستفادة منها، كما أن الخطة بشكل عام تستكمل جهود جميع الخطط السابقة في الإصلاح السياسي والإداري وتعميق الحوار والمشاركة في صنع القرار مع جميع الأطراف المعنية.

3. منهجية صياغة الخطة الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة

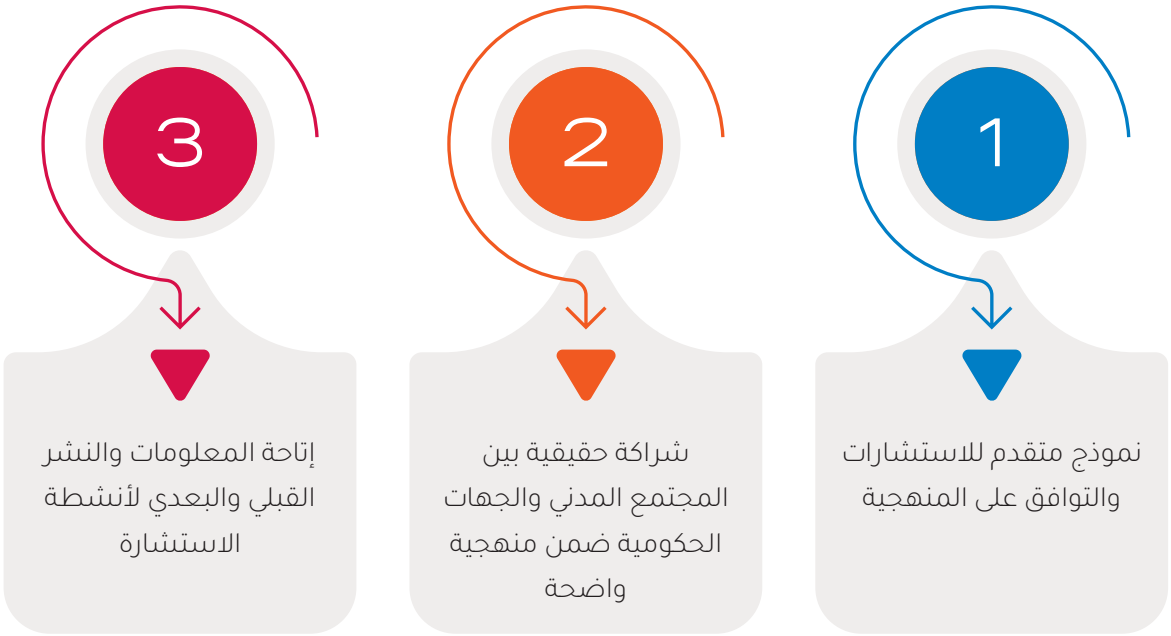

1.3 نموذج متقدم للاستشارات والتوافق على المنهجية

انطلقت جهود العمل لصياغة الالتزامات التي تحتويها الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة للأعوام (2021 - 2025) في منتصف شهر آذار 2021، وذلك من خلال التشاور والتوافق على منهجية صياغة الخطة نفسها مع المعنيين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني حيث تم ابتداءً عرض مسودة المنهجية الأولية على فريق العمل الوطني (المنتدى متعدد الأطراف)[14] في 2021/4/28 لمراجعتها

(14) تم تشكيل فريق العمل الوطني (المنتدى متعدد الأطراف) بتاريخ 26 / 10 / 2011، حيث يمثل الفريق اللجنة العليا الموكل لها رسمياً إعداد الصيغة النهائية لخطط مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، ويتكون الفريق من 14 عضواً برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية، وهم: رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأمين عام وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وأمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وأمين عام وزارة تطوير القطاع العام ومدير عام دائرة الموازنة العامة ورئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وأمين عام اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمفوض العام لحقوق الإنسان ورئيس هيئة شباب كلنا الأردن وأمين عام تجمع لجان المرأة الوطني الأردني وثلاثة ممثلين عن «هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني» (همم)، يمثلون مؤسسات المجتمع المدني في إقاليم الشمال والجنوب والوسط في الأردن.

والموافقة على نشرها للتعليقات العامة، لجمع الملاحظات والتغذية الراجعة عليها. ثم تم نشر مسودة المنهجية للتعليقات العامة وجمع الملاحظات والتغذية الراجعة عليها خلال الفترة 2021/5/8-4/28، وتنظيم اجتماع عن بُعد في 2021/5/8 شارك به مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني لنقاش هذه الملاحظات وتلقي الملاحظات الجديدة من الحضور في الاجتماع حول مسودة المنهجية لغايات تطويرها، وبعد ذلك تم إعداد تقرير حول نتائج التعليقات العامة ونشره مع استكمال الصيغة النهائية للمنهجية بناءً على التعليقات التي وردت، وهو ما يعرف بالمستوى المتقدم من الاستشارة بحسب تعليمات المبادرة.

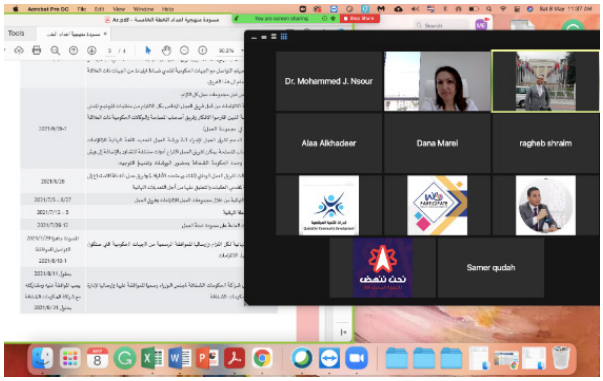

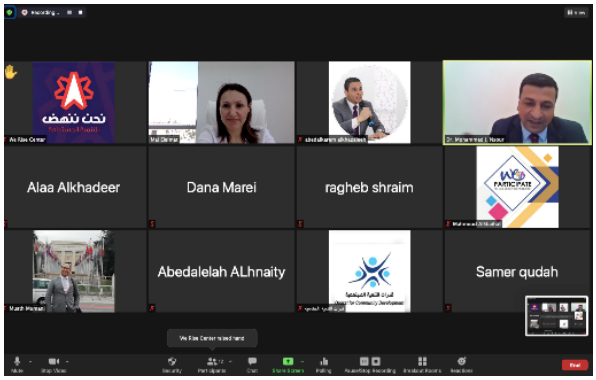

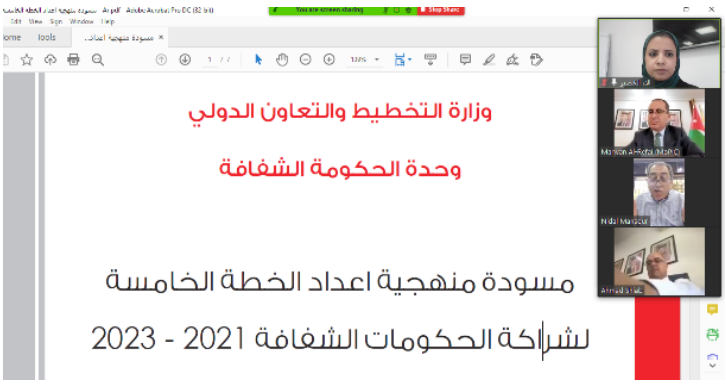

2.3 شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والجهات الحكومية ضمن منهجية واضحة

بعد التوافق على المنهجية بدأ تنفيذها من خلال مجموعة من النشاطات التشاورية مع مختلف المعنيين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للخروج بالالتزامات النهائية للخطة، حيث تضمن ذلك ما يلي:

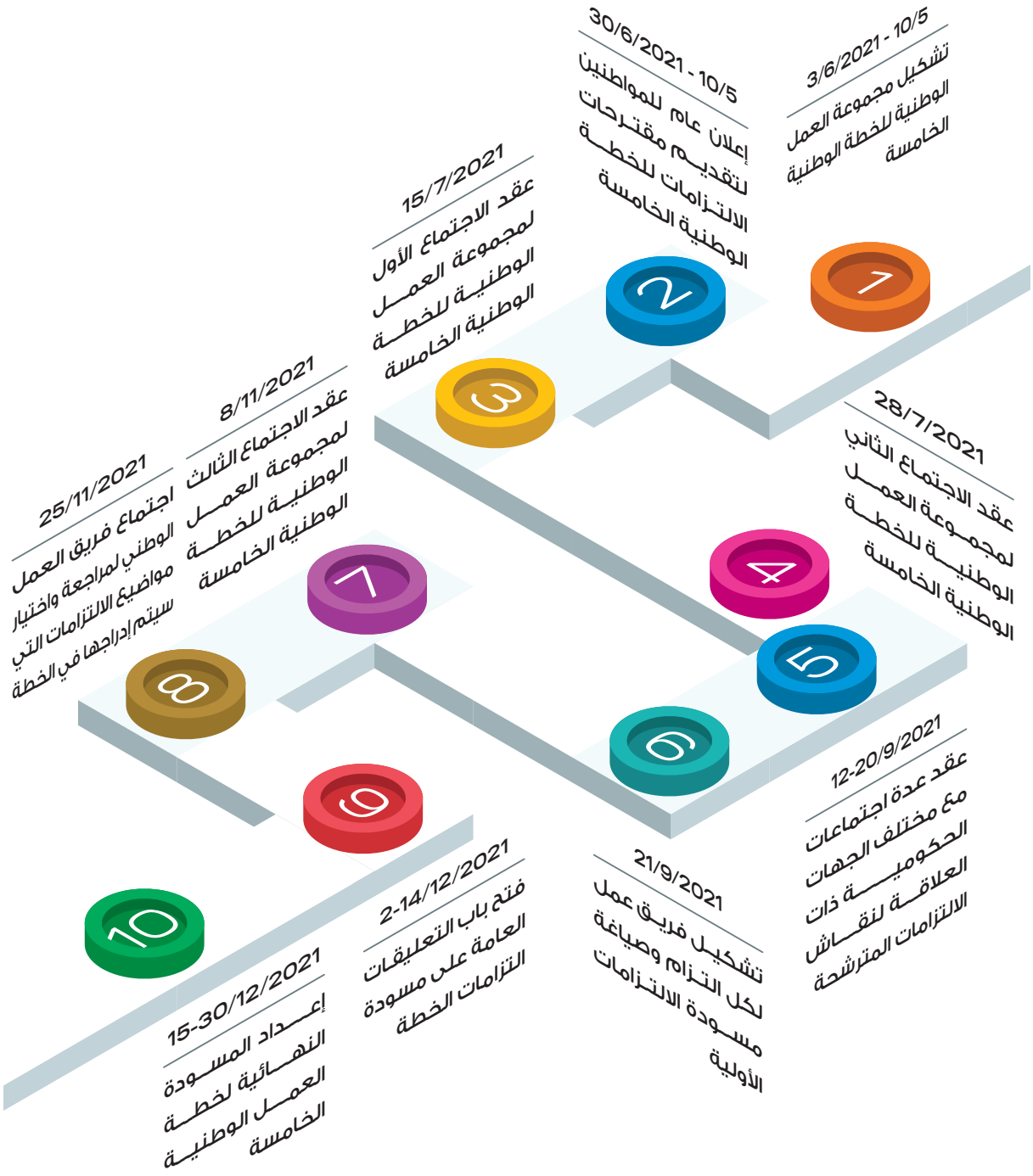

1. تشكيل مجموعة العمل الوطنية للخطة الوطنية الخامسة 5/10 - 2021/6/3

في سياق السعي للشراكة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق الأولويات والخطط الوطنية وتعزيز الشفافية والمسائلة؛ تم تشكيل مجموعة عمل وطنية طوعية خاصة لتطوير الخطة بهدف متابعة الأنشطة وتطوير الخطة بحسب المنهجية المنشورة وتقديم النصح والإرشاد خلال هذه العملية وصولًا الى المخرج النهائي للخطة، حيث تكونت هذه المجموعة من تسعة أعضاء برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث يمثل أربعة أعضاء منهم الجهات الحكومية، وأربعة أعضاء الجهات غير الحكومية من مختلف أصحاب المصلحة من مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والخبراء ضمن معايير وشروط اختيار شفافة ومنشورة[15].

(15) أعضاء مجموعة العمل الوطني المنشورة على موقع الحكومة الشفافة، متاح على: https://bit.ly/3r4K2Zs

2.إعلان عام للمواطنين لتقديم مقترحات الالتزامات للخطة الوطنية الخامسة 5/10 - 2021/6/30

تم نشر إعلان عام على موقع الوزارة ووسائل التواصل الاجتماعي لتقديم مقترحات الالتزامات مع وجود ملف تعريفي يشرح كيفية التقديم ومحتوى الأفكار المقدمة وكافة معايير الالتزامات، إضافة الى استبيان يستطيع من خلاله أصحاب المصلحة اقتراح أفكارهم، حيث يستهدف الاستبيان الأفراد، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية والنقابات والقطاع الخاص، ومختلف أصحاب المصلحة للمشاركة في تقديم الالتزامات، وتم إعداد فيديوهات تشجيعية للمشاركة في تقديم المقترحات، وبعد انتهاء مهلة التقديم تم نشر تقرير حول نتائج هذه المرحلة مع تقييم أولي للمقترحات من حيث المعايير الشكلية ورفعه إلى مجموعة العمل الوطنية للخطة لنقاشه وتقييمه.

3. عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل الوطنية للخطة الوطنية الخامسة 2021/7/15 لنقاش المقترحات الأولية للالتزامات

تم عقد الاجتماع الأول وجاهيًا لمجموعة العمل لمراجعة المقترحات المقدمة للالتزامات وإعداد قائمة مختصرة لأفضل عشر أفكار ودعوة المتقدمين لهذه الأفكار لتقديم أفكارهم والدفاع عنها في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل.

4. عقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل للخطة الوطنية الخامسة 2021/7/28 لنقاش مقترحات الالتزامات المترشحة

تم عقد الاجتماع الثاني عن بُعد لمجموعة العمل للاستماع إلى مقترحات مقدمي الطلبات التي تأهلت للتقييم الموضوعي لتقديم أفكارهم والدفاع عنها أمام مجموعة العمل الوطنية للخطة، والاجابة عن استفساراتهم، حيث تم تقييم وتصنيف المقترحات من قبل مجموعة العمل واختيار 7 أفكار ليتم عرضها على الجهات الحكومية لتقييمها.

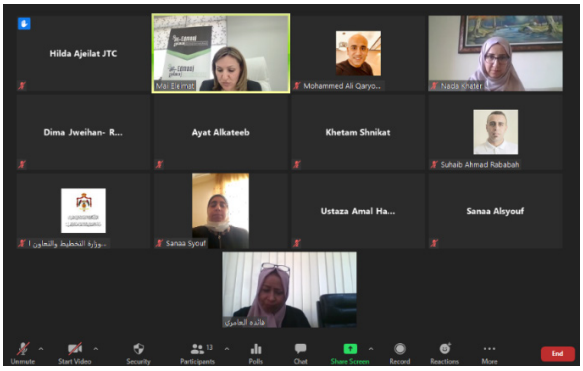

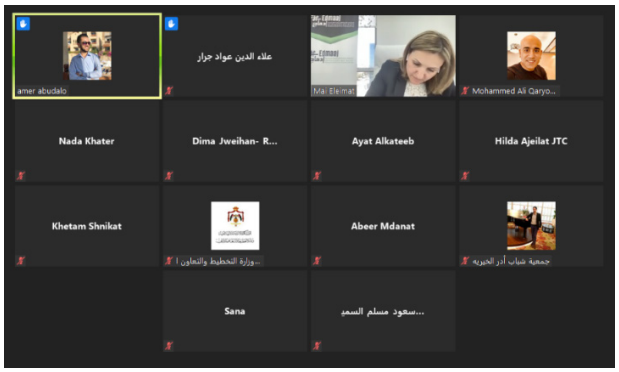

5. عقد عدة اجتماعات مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة لنقاش الالتزامات المترشحة 2021/9/20-12

تم عقد عدة اجتماعات مع مختلف الجهات الحكومية المتعلقة بالالتزامات المترشحة حيث تم مناقشة أفكار هذه الالتزامات وطرح الأسئلة ومعرفة ما تم إنجازه في هذا الإطار، إضافة الى أية خطط حالية أو مستقبلية ذات علاقة، والتعرف على جدوى إمكانية تطوير الالتزامات وذلك بالتشاور مع أعضاء مجموعة العمل الوطنية وأصحاب المصلحة، حيث تم اختيار ستة أفكار للمشاركة في ورشة صياغة الالتزامات النهائية.

6.تشكيل فريق عمل لكل التزام وصياغة مسودة الالتزامات الأولية 2021/9/21

بعد أن اتخذت الجهات الحكومية بالتشاور مع مجموعة العمل الوطني قرارًا بأفكار الالتزامات المقترحة التي ستتأهل للمرحلة النهائية، تم عقد ورشة عمل لصياغة هذه الالتزامات والنقاش حولها من خلال تشكيل فريق عمل لكل التزام من قبل أصحاب الالتزامات المقترحة التي تأهلت للمرحلة النهائية، ومجموعة من الخبراء ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وقد استمرت فرق العمل بالتواصل والنقاش حتى اعداد المسودة النهائية للالتزامات.

7. عقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الوطني للخطة الوطنية الخامسة 2021/11/8

تم عقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الوطني بهدف مراجعة مجموعة الالتزامات النهائية التي توصلت فرق عمل الالتزامات لها، والتعليق عليها وتعديلها وعرضها على المنتدى متعدد الأطراف.

8. اجتماع فريق العمل الوطني (المنتدى متعدد الأطراف برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي) لمراجعة مواضيع الالتزامات المقترحة واختيار المواضيع التي سيتم إدراجها في الخطة 2021/11/25

تم تنظيم اجتماع لفريق العمل الوطني (المنتدى متعدد الأطراف) بهدف مراجعة مواضيع الالتزامات الست التي تم التوصل اليها، وقد تم نشر محضر الاجتماع على الموقع الالكتروني للمبادرة.

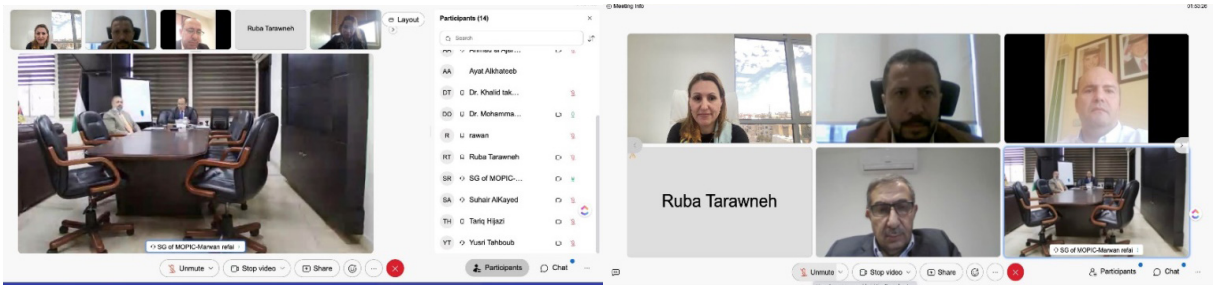

9. فتح باب التعليقات العامة على مسودة التزامات الخطة 2-2021/12/14

تم نشر مسودة الالتزامات على موقع الوزارة ووسائل التواصل الاجتماعي، وفتح باب التعليقات العامة عليها خلال الفترة 2-2021/12/14، حيث تسلمت الوحدة 11 تعليقاً على مختلف مسودة الالتزامات النهائية. ونشرت نتائج هذه التعليقات بتاريخ 2021/12/22، حيث تضمن تقريرها ومواضيع التعليقات العامة، وقائمة بالمقترحات التي تم تسلمها والإجراءات التي سيتم اتخاذها بشأنها.

10. إعداد المسودة النهائية لخطة العمل الوطنية الخامسة 15-2021/12/30

تم إعداد المسودة النهائية للخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021-2025 لاستكمال إجراءات الموافقة الرسمية للخطة. حيث وافق مجلس الوزراء على الخطة الخامسة بتاريخ 2022/1/20 بموجب كتاب رقم 4779/6/10/56.

(1) هذه الأرقام تسمح بتكرار المشاركين ضمن المراحل والأدوات المختلفة للمشاورات

3.3 إتاحة المعلومات والنشر القبلي والبعدي لأنشطة الاستشارة

أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي موقع إلكتروني لوحدة الحكومة الشفافة بحلة جديدة «www.ogp.gov.jo» وفقاً للمعايير التكنولوجية الحديثة وبتصاميم مبتكرة لزيادة المشاركة التفاعلية والمعرفية وسهولة الوصول الى المعلومة بين متصفحي الموقع، حيث يضع كافة المعلومات والخدمات بكل يسر وسهولة، ويمكن لزواره متابعة أخبار الوحدة والاطلاع على أحدث الأنشطة والمستجدات لخطط مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، ويندرج ذلك في إطار السعي للتطوير المستمر وتحقيق التميز في الأداء في مختلف الجوانب، وكما تحرص الوحدة على نشر دعوات المشاركة في الجلسات والأنشطة بشكل مسبق ومفتوح للعموم من خلال منصاتها الرسمية (مواقع التواصل الاجتماعي، الموقع الالكتروني، وعن طريق ارسال بريد الكتروني لقاعدة البيانات المتوفرة لدى الوحدة) وذلك لتوفير مساحة عادلة للمشاركة، كما تعمل على نشر نتائج كل مرحلة من مراحل المنهجية، واستقبال التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة، من خلال عملية التشاور ونشر تقارير الأنشطة ومحاضر الاجتماعات، وفي هذا المجال عملت الوحدة على نشر وثائق الاستشارة ضمن صيغة البيانات المفتوحة (ما أمكن) لتكون نموذجاً يحتذى به في هذا المجال، ومثال ذلك قائمة المقترحات الأولية لالتزامات الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة، حيث تم نشر الإجابات بصيغة (Word) للاطلاع على الإجابات الاصلية قبل تحليلها مع حذف المعلومات الشخصية للمشاركين.

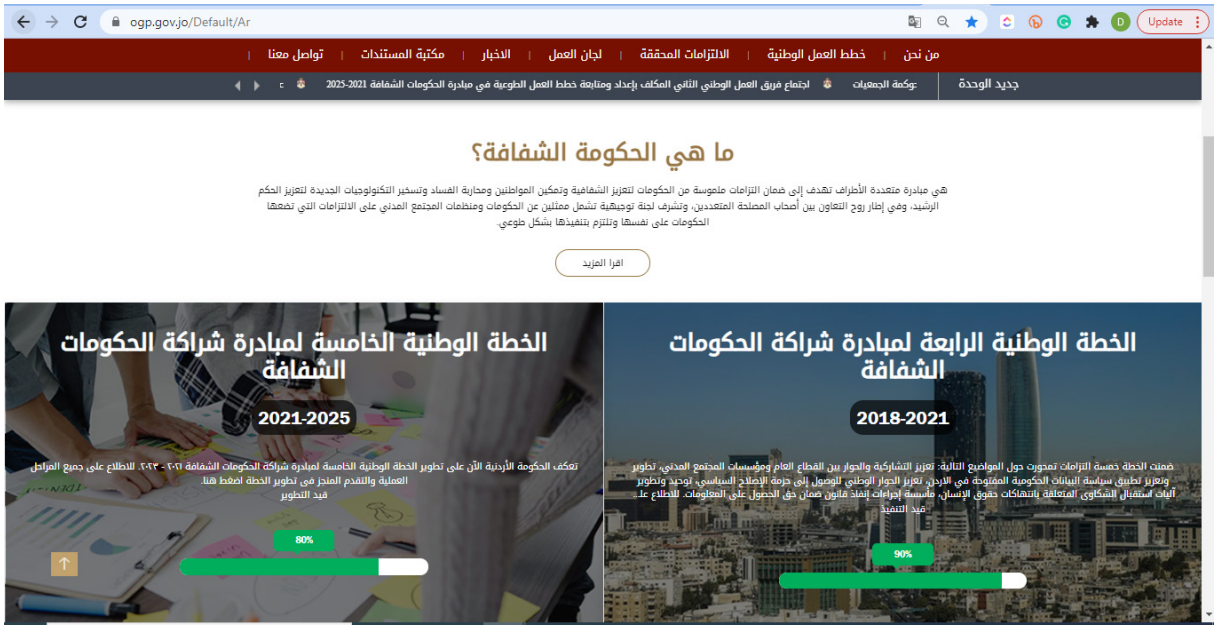

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
29 April at 16:17 ·

عقد اجتماع اللجنه العليا لمبادرة الحكومات الشفافة
عقدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اجتماعا من خلال الاتصال المرئي مع كافة أعضاء الفريق الوطني المكلف بإعداد ومتابعة خطط العمل الطوعية المرتبطة بالمشاركة في مبادرة الحكومات الشفافة وممثليهم.
وهدف الاجتماع إلى استعراض تقدم سير عمل الخطة الرابعة لشراكة الحكومات الشفافة 2018-2021 ومناقشة مسودة منهجية اعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023.
#وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي
#الأردن
الأربعاء - 28/4/2021

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
29 April at 16:24 ·

فتح باب التعليقات
تفتتح وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليوم باب التعليقات العامة على مسودة منهجية اعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023، حيث سيكون الموعد النهائي للمشاركة هو يوم الخميس الموافق 6/5/2021، والدعوة مفتوحة للمواطنين، ومختلف أصحاب المصلحة من موسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص...الخ)
للاطلاع على مسودة المنهجية الرجاء الضغط على الرابط التالي:
https://bit.ly/3t0Wl6z
لمزيد من المعلومات حول مشاركة الأردن في المبادرة، يمكن زيارة صفحة المبادرة على الموقع الالكتروني للوزارة: https://bit.ly/39jubM9
ننتظر تعليقاتكم على مسودة المنهجية من خلال تعبئة رابط الاستبيان التالي:
https://bit.ly/3u9iwsQ

DOCS.GOOGLE.COM
نموذج التعليقات العامة-مسودة منهجية اعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة
فتح باب التعليقات العامة على مسودة منهجية اعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023 مقدمة مبادرة شراكة الحكومات الشفافة مقدمة مبادر..

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
5 May at 15:19 ·

يسر وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإعلان عن فتح باب المشاركة لمؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والمهتمين في جلسة نقاشية لمراجعة منهجية إعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023 والتعليقات الواردة عليها والتي سيتم عقدها يوم السبت الموافق 8\5\2021 في تمام الساعة 11:00صباحا - 12:30 مساءا عبر تطبيق زووم (Zoom).
للتسجيل في الجلسة النقاشية المفتوحة يرجى تعبئة طلب الانضمام عبر الرابط https://bit.ly/3eZ9nwB ليتم ارسال رابط الجلسة
للاطلاع على مسودة المنهجية للخطة الخامسة باللغة العربية
https://bit.ly/3t0Wl6z
ولمعرفة المزيد حول مبادرة الحكومات الشفافة يرجى زيارة الرابط التالي،
https://bit.ly/2T6EJXk

DOCS.GOOGLE.COM
طلب دعوة مفتوحة للمشاركة في جلسة نقاشية لمراجعة منهجية إعداد الخطة الخامسة لشراكة
السادة أصحاب المصلحة بعد نشر مسودة منهجية إعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023 بتاريخ 29/4/2021 وفتح باب التعليقات

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
20 May at 11:30 ·

تعلن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن فتح باب المشاركة للمواطنين لتقديم مقترحات لالتزامات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023، وذلك ايمانًا منا بأهمية الشراكة بين الجهات الحكومية والمواطنين في تحقيق الاولويات والخطط الوطنية.
📌للتقديم يرجى الدخول على الرابط المرفق بالتعليق الاول .

#الأردن #الحكومات_الشفافة
#OGP

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
24 May 2021 ·

تعلن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن تمديد موعد تقديم مقترحات المواطنين لالتزامات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023، حتى نهاية يوم الأربعاء الموافق 30\6\2021، وذلك لتعزيز مشاركة مختلف أصحاب المصلحة وبناءً على رغبة بعض المؤسسات والافراد الناشطين ويمكنكم تقديم المقترحات من خلال تعبئة النموذج الخاص به على الرابط التالي، https://bit.ly/3xTDdLz .
ولمزيد من المعلومات حول ماهية هذه المقترحات وشروطها، الرجاء زيارة الرابط التالي:
https://bit.ly/3hfNtbc

للاطلاع على معلومات حول مشاركة الأردن في المبادرة، يمكن زيارة صفحة المبادرة على الموقع الالكتروني للوزارة: https://bit.ly/3tqSIMV
#وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي
#الأردن
الاثنين 24/5/2021

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
1 July 2021 ·

⏳باقي أسبوعين لانتهاء فترة المشاركة في تقديم مقترحات لالتزامات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023.
📌للتقديم يرجى الدخول على الرابط المرفق بالتعليق الاول .
#وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي #الأردن #الحكومات_الشفافة #OGP

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
21 September 2021 ·

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنظيم وتنفيذ ورشة عمل مع المجتمع المدني لتطوير وصياغة التزامات الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021-2023 وفقًا للمنهجية المنشورة، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة ومجموعة العمل الوطنية للخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة وأصحاب المصلحة.

لمتابعة منهجية الخطة الخامسة باللغة العربية https://bit.ly/3vSR5UQ، للاطلاع على معلومات حول مشاركة الأردن في المبادرة، يمكن زيارة صفحة المبادرة على الموقع الالكتروني للوزارة... See more

Ministry of Planning and International Cooperation - Jordan
3 December 2021 ·

فتح باب التعليقات العامة

انطلاقا من تعزيز المشاركة المجتمعية في جميع مراحل إعداد الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021-2025 ، تفتتح وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليوم باب التعليقات العامة على مسودة الالتزامات النهائية التي تتضمنها الخطة الخامسة.
سيكون الموعد النهائي للمشاركة هو يوم الثلاثاء 14/12/2021
والدعوة مفتوحة لجميع المواطنين ومختلف أصحاب المصلحة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكافة المؤسسات للمشاركة

للاطلاع على مسودة الالتزامات المقترحة للخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021-2025، الرجاء الضغط على الرابط التالي: https://bit.ly/3Eg4Yk1

ننتظر استلام تعليقاتكم على مسودة الالتزامات من خلال تعبئة رابط الاستبيان التالي:
https://bit.ly/3IfGObl
ولمزيد من المعلومات حول مشاركة الأردن في المبادرة يمنكم زيارة الموقع الإلكتروني للمبادرة: https://ogp.gov.jo

#وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي #الأردن #الحكومات_الشفافة #OGP

OGP.GOV.JO
الاستشارات
MODEE

4. الالتزامات

الالتزام 1

تحسين الحوكمة بين منظمات المجتمع المدني وحمايتها من مخاطر التعرض للاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الإطار الزمني
2022/1/1 - 2025/6/30

الجهات المسؤولة عن التنفيذ
سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات

ما هي المشكلة العامة التي سيعالجها الالتزام؟

ما زالت حوكمة مؤسسات المجتمع المدني تشكل تحديا يؤثر على عمل تلك المؤسسات وعلاقتها مع الحكومة والمواطنين. ووفقا لتقييم أستهدف 689 منظمة غير ربحية[16]، تعتقد 55% من تلك المنظمات التي شملها استطلاع التقييم بأن الفساد والاحتيال هما عوامل خطر رئيسية تواجهها المنظمات غير الربحية، كما ورد في ذات الاستطلاع نتائج تفيد بأن المنظمات تواجه القضايا المتعلقة بالحوكمة مثل ضعف القدرات الإدارية والمالية، وإجراءات العناية الواجبة، واستخدام المعاملات النقدية، وهي جميعها بحسب الممارسات العالمية عوامل خطر قد تعرض المنظمات غير الربحية للاستغلال في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن ناحية أخرى، يتسم نهج الحكومة الإشرافي الحالي على قطاع مؤسسات المجتمع المدني بأنه نهج «مقاس واحد يناسب الجميع»، حيث يركز بشكل كبير على الامتثال للإطار القانوني للمؤسسات غير الربحية مع تركيز أقل على الأنشطة التوعوية التي يمكن ان يقدمها لهذه المؤسسات.

(16) تقرير تقييم القطاع غير الربحي الذي قامت به الجهات الحكومية بالتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني خلال الفترة من 2019-2021، حيث شمل الاستطلاع 689 منظمة غير ربحية، وتم ذلك استجابة للالتزامات الدولية (الالتزام الدولي اتجاه مجموعة العمل المالي «فاتف» FATF). مجموعة العمل المالي «فاتف» هي هيئة دولية مسؤولة عن وضع الأسس لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك بين قطاع المنظمات غير الربحية. قطاع المنظمات غير الربحية في الأردن يضم انظمة قانونية مختلفة حيث يشمل الجمعيات والشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

ما هو الالتزام؟	يسعى الالتزام الى دعم البيئة الممكنة والداعمة لمؤسسات المجتمع المدني[17] مع التركيز على تحسين الحوكمة فيها وحمايتها من خطر الاستغلال في غسل الاموال وتمويل الإرهاب، وسيتم تحقيق ذلك من خلال تطوير متطلبات رقابية واشرافية لمؤسسات المجتمع المدني قائمة على المخاطر، وتنفيذ انشطة توعية لزيادة وعي المؤسسات بتلك المتطلبات والممارسات الفضلى لتعزيز الحوكمة داخلها.
كيف يمكن أن يساهم الالتزام في حل هذه المشكلة العامة؟	إن تعزيز الحوكمة في مؤسسات المجتمع المدني سيؤدي إلى تحسين أداء القطاع وحمايته من الاستغلال الناجم عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما سيعمل على زيادة الثقة العامة بهذا القطاع ، ليس فقط من الجهات الحكومية بل أيضا من مختلف شرائح المواطنين. إضافة إلى أن النهج الإشرافي القائم على المخاطر والذي يتضمن أنشطة توعوية تقوم على تطويرها الحكومة بتشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني سيضمن تحقيق العدالة بين مختلف المؤسسات ويخلق بيئة ممكنة تدعم مؤسسات المجتمع المدني الصغيرة لتمكينها خدمة المجتمع.
كيف يرتبط هذا الالتزام بمعايير الحكومة الشفافة؟[18]	(1) يرتبط هذا الالتزام مع معيار المشاركة العامة لكون هذا الالتزام يتخذ نهجًا تشاركيًا في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني، (2) ويرتبط أيضًا مع معيار إتاحة الوصول للمعلومات لكونه يتضمن نشرًا للمعلومات في مختلف مراحل تنفيذه، إضافة الى نشر السياسات والإجراءات التي سيتم تطويرها بما يضمن للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني الاطلاع عليها (3) كما يرتبط الالتزام مع معيار المساءلة العامة كونه يعزز الشفافية المالية والمساءلة للمال العام الذي تديره مؤسسات المجتمع المدني في نشاطاتها.

(17) مؤسسات المجتمع المدني المستهدفة في هذا الالتزام هي الجمعيات المسجلة تحت مظلة سجل الجمعيات والشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح والمسجلة تحت مظلة دائرة مراقبة الشركات.

(18) معايير الحكومة الشفافة هي: المساءلة العامة وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية والانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

معلومات اضافية		
نشاطات محاور الالتزام: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ
تطوير سياسات وإجراءات تتبنى النهج المبني على المخاطر في الاشراف والمتابعة لعمل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وذلك بهدف حمايتها من خطر التعرض لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الحوكمة في عملها، مع ضمان حرياتها الأساسية وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة، بحيث يتم تطوير هذه السياسات والإجراءات بنهج تشاركي بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني.	2022 / 1 / 1	2023 / 6 /30
تصميم برامج لبناء القدرات وتطوير وتحسين مفاهيم الحوكمة لدى مؤسسات المجتمع المدني واعتمادها بناءً على المعايير المتفق عليها بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة. وسيركز هذا على هياكل الحوكمة المناسبة، واعتماد معايير مهنية وأخلاقية عالية للموظفين والإدارة، وتطوير آليات مساءلة وتقديم تقارير شفافة للجهات المانحة والجهات الحكومية والمجتمعات التي تخدمها»، على أن يتم الاستعانة بدليل الحوكمة الذي تم تطويره في الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-2021.	2022 / 1 / 1	2023 / 6 /30

تنفيذ مجموعة من التدريبات والجلسات التوعوية الوجاهية والالكترونية والمواد الإعلامية على المستوى الوطني لجميع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، حول الإجراءات والسياسات التي يتم تبنيها والتي تهدف إلى حماية مؤسسات المجتمع المدني من خطر التعرض لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الحوكمة في عملهم.	2022 / 1 / 1	2025 / 6 /30
تنفيذ مجموعة من التدريبات والجلسات التوعوية الوجاهية والالكترونية لمؤسسات المجتمع المدني حول الإجراءات والسياسات التي يتم تبنيها والتي تهدف الى حمايتهم من خطر التعرض لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الحوكمة في عملهم.	2022 / 1 / 1	2025 / 6 /30
إصدار تقارير دورية حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسسات المجتمع المدني وإجراءات الحكومة لمعالجتها، وتنظيم لقاء سنوي بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية ذات العلاقة لمناقشة التحديات التي تواجههم في عملهم وكيف يمكن تعزيز التشاركية بينهم وبين المجتمع المدني، مما يعزز الشفافية والمسائلة والمشاركة في عملية صنع القرار بين الحكومة والمجتمع المدني.	2022 / 1 / 1	2025 / 6 /30

معلومات الاتصال	
اسم الشخص المسؤول في الجهة المُنفذة	ختام شنيكات لمى قطيشات
رقم الهاتف / البريد الالكتروني	Khetam.s@mosd.gov.jo 0775431675 lama.qutaishat@ccd.gov.jo 0777755855
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ (مؤسسات المجتمع المدني والخبراء) تمثل هذه القائمة اسماء المؤسسات والخبراء الذين قدموا طلبات الرغبة في المساهمة الطوعية في تنفيذ التزامات الخطة الخامسة، حيث نشر طلب التطوع للعامة خلال الفترة ..... / ... /	للتحديد لاحقا بعد الموافقة على الالتزام

الالتزام 2 تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية

الإطار الزمني
2022/1/1 - 2025/6/30

الجهات المسؤولة عن التنفيذ
رئاسة الوزراء / إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات، وديوان التشريع والرأي، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

ما هي المشكلة العامة التي سيعالجها الالتزام؟	شجعت الحكومة على مدى السنوات الماضية المزيد من المشاركة العامة عبروسائل مختلفة بما في ذلك استخدام الأدوات الالكترونية، الا أن هذه الجهود غير مستدامة وغير منظمة وغير متوفرة في جميع الجهات الحكومية، وغالبًا ما تكون مجزأة، حيث يجب على المهتمين بالتعليق وتقديم الآراء المتعلقة بالسياسات العامة والتشريعات الوصول إلى بوابات مختلفة للقيام بذلك، لذلك قد يفوتون في كثير من الأحيان بعض الاستشارات بسبب نقص المتابعة والتنبيه المنتظم لهم، وهذا من شأنه ان يقلل من المشاركة العامة.
ما هو الالتزام؟	يسعى هذا الالتزام إلى توحيد ومأسسة المشاركة الإلكترونية داخل المؤسسات الحكومية من خلال بناء بوابة إلكترونية وطنية موحدة تسهل الحصول على آراء المواطنين، وتطوير الإطار القانوني المتعلق بالمشاركة الإلكترونية، ويعتبر هذا الالتزام جزء من سياسة المشاركة الإلكترونية في الأردن (2021).

كيف يمكن أن يساهم الالتزام في حل هذه المشكلة العامة؟	ان إنشاء البوابة الوطنية الموحدة سيسهل ويزيد من مشاركة المواطنين على نطاق أوسع، حيث لن يضطر المواطنون من خلال هذه البوابة إلى تصفح عدة بوابات من مختلف الدوائر الحكومية للمشاركة، بل يمكنهم التعبير عن آرائهم في نافذة واحدة، كما سيعرف المواطنون أن أي استشارة حكومية ستكون متاحة على هذه البوابة، مما يجعلهم على اطلاع جيد ويشجعهم على المشاركة.
كيف يرتبط هذا الالتزام بمعايير الحكومة الشفافة؟[19]	(1) يرتبط هذا الالتزام مع معيار المشاركة العامة لكون هذا الالتزام يتخذ نهجًا تشاركيًا في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني، إضافة الى تفعيل دور المواطن في صنع القرار من خلال المشاركة في المشاورات حول المشاريع الحكومية ومشاريع التشريعات (2) ويرتبط مع معيار إتاحة الوصول للمعلومات لكونه يتضمن نشرا للمعلومات في مختلف مراحل تنفيذه، إضافة الى نشر السياسات والإجراءات التي سيتم تطويرها بما يضمن للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني الاطلاع عليها، إضافة الى نشر معلومات المشاريع الحكومية ومشاريع التشريعات (3) كما يرتبط مع معيار المساءلة العامة كونه يعزز من متابعة المواطنين للمشاريع الحكومية ومشاريع التشريعات من خلال البوابة الالكترونية والية المشاورات حولها وكيفية اخذ اراء المواطنين بعين الاعتبار (4) يرتبط هذه الالتزام مع معيار الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية كون هذا يساهم في تفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرار بشكل شفاف عبر بوابة وطنية للمشاركة الالكترونية بطرق مبتكرة.

(19) معايير الحكومة الشفافة هي: المساءلة العامة وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية والانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

معلومات اضافية		
نشاطات محاور الالتزام: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ
إعداد تصور شامل عن بوابة المشاركة الالكترونية وتحديد نطاق عملها والادوار والمسؤوليات وضمان الرقابة والمساءلة ومشاركة كافة شرائح المجتمع في كل نماذج ومحتويات البوابة بحيث تغطي البوابة كافة محاور السياسة من نشر المعلومات الكترونيا وإجراء الاستشارات العامة والاستبيانات واستطلاعات الرأي وتمكين المستفيدين من المساهمة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالخدمات العامة والتصويت على المشاريع الحكومية ومشاريع التشريعات وتفعيل دور المواطن في صنع القرار، كما يتضمن التصور دراسة الربط مع المنصات الحالية مثل (منصة بخدمتكم ، ورضاك يهمنا، وقيم تجربتك) وغير ذلك من المنصات التي تساهم في تحقيق المحاور.	2022/1/1	2022/4/30
تطوير بوابة تفاعلية للمشاركة الالكترونية باستخدام تكنولوجيا مفتوحة المصدر وفق المعايير العالمية ذات العلاقة بتمكين المشاركة الالكترونية لضمان الشفافية والتشاركية وإعداد دليل ارشادي للاستخدام، وتطوير سلسلة مؤشرات أداء لقياس مدى تنفيذ الجهات الحكومية لأحكام السياسة وما ينبثق عنها، بما في ذلك من اعداد وثيقة الشروط المرجعية وطرح العطاء والاحالة والتنفيذ.	2022/3/1	2023/5/31

إعداد الإجراءات / التعليمات والأدلة الارشادية اللازمة لتنفيذ سياسة المشاركة الالكترونية في الجهات الحكومية على مختلف القنوات الالكترونية، بالإضافة الى تنظيم ذلك مع مختلف الشرائح من المستفيدين من خلال إعداد وثيقة المبادئ والضوابط العامة للمشاركة الالكترونية، وتسهيل التطبيق على المؤسسات بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وديوان التشريع والرأي والشركاء ذوي العلاقة.	2023/3/1	2023/7/31
بناء قدرات موظفي القطاع العام من خلال تدريب وتأهيل وتنمية مهارات المسؤولين في الجهات الحكومية والقيادات عن إدارة تنفيذ آليات المشاركة الإلكترونية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة لضمان استمرارية التدريب.	2023/8/1	2023/12/30
عقد مجموعة من ورش العمل والأنشطة التوعوية للمواطنين لزيادة تفاعلهم مع البوابة واشراكهم واطلاعهم على الممارسات المتميزة الناتجة عن تمكين المجتمع من المشاركة الالكترونية وتوفرها على البوابة.	2024/1/1	2024/8/15
إعداد مسودة إطار تشريعي ينظم ممارسة المشاركة الالكترونية.	2024/4/1	2025/6/30
معلومات الاتصال		
اسم الشخص المسؤول في الجهة المُنفذة	مجد الدين الزعبي رباب قطيشات مجد القضاة ندى خاطر	

رقم الهاتف / البريد الالكتروني	مجد الدين الزعبي: Majdaldeen.Alzou'bi@PM.GOV.JO رباب قطيشات Rabab.Qutaishat@LOB.GOV.JO مجد القضاة Majd.Al-Qudah@PM.GOV.JO ندى خاطر Nada.khater@modee.gov.jo محمد السلامين Mohammad.al-salamin@ modee.gov.jo
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ (مؤسسات المجتمع المدني والخبراء) تمثل هذه القائمة اسماء المؤسسات والخبراء الذين قدموا طلبات الرغبة في المساهمة الطوعية في تنفيذ التزامات الخطة الخامسة، حيث نشر طلب التطوع للعامة خلال الفترة ..... / ... /	للتحديد لاحقا بعد الموافقة على الالتزام

الالتزام 3 تبني سياسات لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام

الإطار الزمني
2022/1/1 - 2025/6/30

الجهات المسؤولة عن التنفيذ
اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، بدعم تقني من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

ما هي المشكلة العامة التي سيعالجها الالتزام؟	تفتقر العديد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي يتم تنفيذها في القطاع العام إلى منظور النوع الاجتماعي ، حيث لا تأخذ في عين الاعتبار احتياجات المرأة والرجل في عملية التخطيط أو اتخاذ القرارات، وبالأخص احتياجات المرأة، مما يعمق الفجوة بين الجنسين ويحرم المرأة من التمتع بحقوق متساوية ومتكافئة مع الرجل ويحد من قدرتها في الوصول العادل إلى الفرص والموارد. ورغم قيام دولة رئيس الوزراء في العام 2021 بتعميم كتاب رسمي يطلب فيه من المؤسسات الحكومية تبني سياسات لإدماج النوع الاجتماعي والعمل على تنفيذ تلك السياسات والتأكد من الامتثال لها، إلا أن مثل هذا الإجراء يتطلب خطوات عملية وتعاون بين مختلف الجهات المعنية ليتم تحقيقه.
ما هو الالتزام؟	يسعى الالتزام إلى مأسسة سياسات إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل من المرأة والرجل وتقييم الاثار المترتبة على هذه الاحتياجات، كما يسعى الالتزام إلى دعم حقوق المرأة في الوصول الى تكافؤ الفرص مع الرجل، تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة بين الجنسين.

كيف يمكن أن يساهم الالتزام في حل هذه المشكلة العامة؟	إن مأسسة نهج ادماج النوع الاجتماعي وتبني السياسات المرتبطة بذلك في القطاع العام وتطوير الخبرات لبناء الخطط والاستراتيجيات المستجيبة للنوع الاجتماعي سيحقق العدالة والمساواة بين الجنسين، كما سيعمل على تحسين وصول المرأة إلى الموارد والفرص، مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.
كيف يرتبط هذا الالتزام بمعايير الحكومة الشفافة؟[20]	(1) يرتبط هذا الالتزام مع معيار المشاركة العامة لكون هذا الالتزام يتخذ نهجًا تشاركيًا في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة (2) ويرتبط مع معيار إتاحة الوصول للمعلومات لكونه يتضمن نشرا للمعلومات في مختلف مراحل تنفيذه، إضافة الى نشر السياسات والإجراءات التي سيتم تطويرها بما يضمن للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني الاطلاع عليها (3) كما يرتبط مع معيار المساءلة العامة في تنفيذ البرامج المراعية للنوع الاجتماعي ووفائها بالتزاماتها الدولية واستراتيجياتها الوطنية في تمكين المرأة.

معلومات اضافية

نشاطات محاور الالتزام: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ
تطوير/تنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي في مجموعة من الوزارات والدوائر الحكومية من خلال النهج التشاركي مع كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وفق الممارسات الفضلى والسياق المحلي، مع الاخذ بعين الاعتبار درجة التقدم في عمل هذه السياسات وتباين ذلك في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالاستناد الى المسح التقييمي الذي اجرته اللجنة الوطنية لشؤون المرأة كخطوة اولى[21] ؟	2022/1/1	2025/6/30

(20) معايير الحكومة الشفافة هي: المساءلة العامة وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية والانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

(21) استجابت 81 وزارة ومؤسسة حكومية لمسح النوع الاجتماعي، والذي تم إجراؤه بهدف تقييم قدرات الوزارات والمؤسسات على تنفيذ السياسة لتحقيق نتائجها المرجوة التي تضمن تكافؤ الفرص وتعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في كافة المؤسسات الحكومية، سواء على مستوى البيئة الداخلية للمؤسسة أو على مستوى الخدمات المقدمة للعامة. من المتوقع نشر نتائج هذا المسح في مطلع العام 2022، ضمن خطة عمل تحدد الوزارات والدوائر الحكومية المستهدفة سنويا بهذا المحور.

متابعة تنفيذ سياسة دمج النوع الاجتماعي في قطاع الوزارات والدوائر الحكومية المستهدفة ضمن خطة عمل الوزارات والدوائر الحكومية المستهدفة سنويا بهذا المحور.	2022/1/1	2025/6/30
رفع الوعي حول سياسة دمج النوع الاجتماعي في القطاعات المستهدفة من خلال تدريبات وجلسات توعية ومواد إعلامية ضمن خطة عمل الوزارات والدوائر الحكومية المستهدفة سنويا بهذا المحور.	2022/1/1	2025/6/30
تطوير منظومة الامتثال لسياسة دمج النوع الاجتماعي، واعتبارها أحد مؤشرات التقييم المؤسسي لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.	2022/1/1	2023/12/30
نشر تقارير سنوية حول مستوى الامتثال لسياسة دمج النوع الاجتماعي في القطاع العام بهدف تعزيز وتشجيع الامتثال لها بين جميع القطاعات ضمن خطة عمل الوزارات والدوائر الحكومية المستهدفة سنويا بهذا المحور.	2023/1/1	2025/6/30

معلومات الاتصال	
اسم الشخص المسؤول في الجهة المُنفذة	د. جُمان الدهامشة هيا العوايشة
رقم الهاتف / البريد الالكتروني	0791596161 jummana80@hotmail.com 0796449398 Haya.a@pm.gov.jo
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ (مؤسسات المجتمع المدني والخبراء) تمثل هذه القائمة اسماء المؤسسات والخبراء الذين قدموا طلبات الرغبة في المساهمة الطوعية في تنفيذ التزامات الخطة الخامسة، حيث نشر طلب التطوع للعامة خلال الفترة ..... / ... /	للتحديد لاحقا بعد الموافقة على الالتزام

الالتزام 4

تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب

الإطار الزمني
2022/1/1 - 2025/6/30

الجهات المسؤولة عن التنفيذ
وزارة الشباب

ما هي المشكلة العامة التي سيعالجها الالتزام؟	يشكل مستوى مشاركة الشباب في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بهم تحد مستمر، وبالأخص في المناطق الجغرافية التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما يظهر الشباب اهتماما منخفضا بالمنصات والموارد الحكومية المتاحة المصممة من أجل المساعدة في تشغيلهم وتحسين قدراتهم، ومن جانب آخر، وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة جاهدة للحفاظ على تلك المنصات، يبقى تقديم وتوفير المحتوى الذي يتوافق مع تطلعات وطموح فئة الشباب تحدي أيضا في هذا المجال، وقد أظهرت هذه التحديات ازدياداً في ظل أزمة فيروس كورونا.
ما هو الالتزام؟	يسعى الالتزام إلى تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب، كما يسعى أيضا إلى تحسين تفاعل فئة الشباب مع المنصات والموارد الحكومية المتاحة.

كيف يمكن أن يساهم الالتزام في حل هذه المشكلة العامة؟	إن تعزيز دور ومشاركة الشباب في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب والخطة التنفيذية التي تندرج ضمنها، سيعمل على تعزيز شعورهم بالملكية تجاهها، كما سيحسن من استجابة تلك الاستراتيجية لاحتياجاتهم وأولوياتهم والتحديات التي يواجهونها، خاصة في الفترة ما بعد أزمة فيروس كورونا، وبشكل عام، سيؤدي ذلك إلى تحسين وتعزيز الثقة بين فئة الشباب والحكومة. ومن جانب آخر، يساهم تحسين تفاعل الشباب مع المنصات الحكومية المتوفرة من وصولهم إلى الموارد والمعلومات اللازمة لتعزيز مهاراتهم، وفرص العمل لديهم وابتكار السوق.
كيف يرتبط هذا الالتزام بمعايير الحكومة الشفافة؟[22]	(1) يرتبط هذا الالتزام مع معيار المشاركة العامة لكون هذا الالتزام يتخذ نهجًا تشاركيًا في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالشباب، (2) ويرتبط مع معيار إتاحة الوصول للمعلومات لكونه يتضمن نشرًا للمعلومات في مختلف مراحل تنفيذه، إضافة الى نشر السياسات والإجراءات التي سيتم تطويرها بما يضمن للمواطنين والشباب الاطلاع عليها (3) يرتبط هذه الالتزام مع معيار الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية كون هذا يساهم في تفعيل مشاركة الشباب وتحصيلهم فرص اقتصادية وسياسية عبر منصات وطنية الكترونية.

معلومات اضافية

نشاطات محاور الالتزام: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ

(22) معايير الحكومة الشفافة هي: المساءلة العامة وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية والانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

مراجعة الاستراتيجية الوطنية للشباب والخطة التنفيذية التي تتبعها وذلك لغايات تطوير الاستراتيجية الوطنية وفق الاحتياجات المستجدة للشباب بعد جائحة كورونا، حيث سيتم ذلك من خلال: 1. منهجية تشاركية شفافة ومعلنة. 2. التشاور مع أكبر شريحة من الشباب الأردني. 3. استخدام أدوات تشاور الكترونية ووجاهية. 4. التشاور مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. 5. التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم برامج وخدمات للشباب. 6. التشاور مع القطاع الخاص الذي يقدم برامج وخدمات للشباب. 7. النشر المستمر لعملية تطوير الاستراتيجية وانشطتها ومراحلها. 8. تطوير مؤشرات قياس واضحة مرتبطة مع نشاطات الاستراتيجية.	2022/1/1	2023/1/1
تقييم سنوي للاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال مشاورات مع أصحاب العلاقة من الشباب والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ممن يقدمون برامج وخدمات للشباب ونشر نتائج سنوية بذلك، وهذا يتطلب أيضا تدريب لكوادر الوزارة على اليات التقييم والمشاورات	2022/6/1	2025/6/30

تفعيل عمل المنصة التشاركية (مركز الشباب الافتراضي) والتي تم اطلاقها في شهر 2021/8 من خلال وزارة الشباب[23]، وذلك من خلال: 1. تنفيذ حملات إعلامية للتعريف بالمنصة وعملها وجذب الشباب الى استخدامها عبر المحافظات جميعها، سواء بنشاطات ميدانية او عبر الفضاء الالكتروني. 2. دمج ما يزيد عن 25 ألف شاب وشابة بها كمستفيدين / مشاركين بها. 3. دمج ما يزيد عن 50 من الجهات التي تؤدي خدمات وبرامج للشباب سواء من القطاع العام أو الخاص او مؤسسات المجتمع المدني. 4. ربط المركز بالمنصة الوطنية للتشغيل. 5. اجراء تقييم سنوي للمنصة ونشر نتائجه على المنصة ذاتها من خلال آلية تقييم واضحة وكوادر مدربة عليها من الوزارة.	2022/6/1	2025/6/30
معلومات الاتصال		
اسم الشخص المسؤول في الجهة المُنفذة	د. ياسين الهليل	
رقم الهاتف / البريد الالكتروني	0796464623 Yassin.Alhulayel@moy.gov.jo	

(23) هي منصة الكترونية لتزويد الشباب بالمواد والموارد التّعليمية وفُرص بناء القدرات حتّى يُصبحوا أعضاءاً مُنتجين في المجتمع لهم القدرة على الترويج لأنفسهم وتشكيل الخدمات المُصمّمة لإعدادهم للدخول إلى سوق العمل كأفرادٍ مؤهلين، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3Bo0vtw.

الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ (مؤسسات المجتمع المدني والخبراء) تمثل هذه القائمة اسماء المؤسسات والخبراء الذين قدموا طلبات الرغبة في المساهمة الطوعية في تنفيذ التزامات الخطة الخامسة، حيث نشر طلب التطوع للعامة خلال الفترة ..... / ... /	للتحديد لاحقا بعد الموافقة على الالتزام

الالتزام 5 تعزيز النزاهة على المستوى الوطني

الإطار الزمني
2022/1/1 - 2025/6/30

الجهات المسؤولة عن التنفيذ
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

ما هي المشكلة العامة التي سيعالجها الالتزام؟	ما زال فهم الإدارة العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ضعيفاً لمعايير النزاهة الوطنية والوقاية من الفساد، ولكيفية تعزيز هذه المعايير في نطاق عملها وممارساتها، إضافة إلى كيفية بناء نهج متكامل وطويل الأمد لتعزيز هذه المعايير ضمن خطط عملها بهدف ضمان الامتثال لها من جميع الموظفين بما في ذلك كبار الموظفين. كما أن فهم المواطنين لآلية عمل الهيئة ودورها وكيفية الإبلاغ عن حالات الفساد ما زال متواضعاً، فعلى الرغم من إتاحة الهيئة لمنصة شكاوى الكترونية لقضايا الفساد « عبر منصة بخدمتكم» إلا أن الاقبال عليها ما يزال ضعيفاً وقد يعود ذلك إلى الخوف وضعف الثقة بآلية التعامل مع الشكاوى إلا أنه يعود بالشكل الأكبر إلى ضعف الوعي بهذه المنصة.
ما هو الالتزام؟	تعزيز النزاهة على المستوى الوطني وزيادة تفاعل المواطنين والقطاعات المختلفة مع الآليات المتاحة لمحاربة الفساد والإبلاغ عنه. يرتبط هذا الالتزام بالاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد (2020 - 2025).
كيف يمكن أن يساهم الالتزام في حل هذه المشكلة العامة؟	1. تجذير معايير النزاهة الوطنية ورفع مستوى الامتثال بها لدى الإدارة العامة والمواطنين بحيث تتوحد اللغة بين الهيئة وكافة أفراد المجتمع، الامر الذي سينعكس إيجابا على الحفاظ على المال العام والثقة بمؤسسات الدولة. 2. انفتاح الهيئة على جميع شرائح المجتمع. 3. زيادة الوعي بطبيعة عمل الهيئة ودورها. 4. تفعيل الدور المجتمعي المتعلق بالمساءلة والمحاسبة، وتعزيز الشراكة والتكاملية في العمل الرقابي بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. 5. زيادة الوعي لدى قيادات الإدارة العامة بأهمية معايير النزاهة وتفعيلها.

كيف يرتبط هذا الالتزام بمعايير الحكومة الشفافة؟[24]	1. يرتبط هذا الالتزام مع معيار المشاركة العامة لكون هذا الالتزام يتخذ نهجاً تشاركياً في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بمكافحة الفساد. 2. يرتبط مع معيار إتاحة الوصول للمعلومات لكونه يتضمن نشراً للمعلومات عن مختلف مراحل تنفيذ الالتزام. إضافة إلى أن الهيئة تقوم ومن خلال تقريرها السنوي بنشر معلومات حول أعداد الشكاوى الواردة لها، كما وتعمل على تغطية كافة النشاطات والانجازات التي تقوم بها على موقعها الالكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها. 3. كما يرتبط مع معيار المساءلة العامة كونه يعزز من متابعة المواطنين لقضايا الفساد ويتيح لهم تقديم شكاوى للفساد سواء في القطاع العام أو الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى أنه يساهم في تعزيز دور المؤسسات الحكومية في تبني نوع من الإجراءات التي تحارب الفساد داخل أنظمة عملها وخططها، كما أنه يعزز دور الأجهزة الرقابية على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في ضمان نزاهة هذين القطاعين ومحاربة الفساد بهما. 4. وأخيراً، يرتبط هذا الالتزام مع معيار الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية كونه يشجع المواطنين في محاربة الفساد من خلال استخدام منصة الكترونية متاحة للجميع «بخدمتكم- أيقونة الشكاوى المتعلقة بمكافحة الفساد» وكذلك تطبيق الموبايل الخاص بالهيئة (mobile Application) المتعلق بتقديم الشكاوى لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

(24) معايير الحكومة الشفافة هي: المساءلة العامة وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية والانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

معلومات اضافية		
نشاطات محاور الالتزام: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها	**تاريخ بدء التنفيذ**	**تاريخ نهاية التنفيذ**
1. تعزيز الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية في القطاع العام وذلك من خلال:		
1.1 مراجعة الإطار العام ومنهجيات العمل لمصفوفة فحص الامتثال الحكومي للنزاهة العامة في القطاع العام وآلية متابعة التوصيات الناتجة عنها من خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاع العام والمجتمع المدني والخبراء وبناءً على أفضل الممارسات العالمية	2022/1/1	2022/9/30
2.1 بناء قدرات قسم الامتثال على هذه المنهجيات لاستخدامها في التقييم بدءاً من العام 2023	2022/10/1	2022/12/30
3.1 استخدام المنهجية والمصفوفة التي تم تطويرها في تنفيذ تقييم الوزارات والمؤسسات المستهدفة بدءاً من العام 2023 وإصدار تقارير بذلك	2023/1/1	2025/6/30
4.1 إدماج مفهوم النزاهة في الخطط التنفيذية للمؤسسات الحكومية من خلال التوصيات التي يتم الخروج بها خلال تقارير الامتثال حيث يتم إلزام هذه الجهات بوضع نشاطات لتنفيذ هذه التوصيات في خططهم التنفيذية وتخصيص موازنة مرتبطة بذلك واعتبار ذلك جزء من الاستجابة مصفوفة الامتثال، ومتابعة استجابتهم لتوصيات تقارير الامتثال.	2024/1/1	2025/6/30

2. تعزيز الامتثال للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك وذلك من خلال:		
1.2 وضع مصفوفة امتثال للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد خاصة للجهات الرقابية على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لضمان امتثال القطاعين لمبادئ الحوكمة والشفافية والافصاح وآلية متابعة التوصيات الناتجة عنها، وذلك من خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاع العام والمجتمع المدني والخبراء وبناءً على أفضل الممارسات العالمية.	2022/1/1	2022/9/30
2.2 بناء قدرات قسم الامتثال على هذه المنهجيات لاستخدامها في التقييم بدءاً من العام 2023	2022/10/1	2022/12/30
3.2 استخدام المنهجية والمصفوفة التي تم تطويرها في تنفيذ تقييم الوزارات والمؤسسات الرقابية على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بدءاً من العام 2023 وإصدار تقارير بذلك	2023/1/1	2025/6/30
4.2 إدماج مفهوم النزاهة في الخطط التنفيذية للمؤسسات الحكومية الرقابية على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التوصيات التي يتم الخروج بها خلال تقارير الامتثال حيث يتم إلزام هذه الجهات بوضع نشاطات لتنفيذ هذه التوصيات في خططهم التنفيذية وتخصيص موازنة مرتبطة بذلك واعتبار ذلك جزء من الاستجابة الى مصفوفة الامتثال، ومتابعة استجابتهم لتوصيات تقارير الامتثال.	2024/1/1	2025/6/30

3. رفع الوعي والقدرات الحكومية وغير الحكومية بمعايير وممارسات النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز ثقافة الإبلاغ عن قضايا الفساد من خلال:		
1.3 إطلاق منصة تدريبية ضمن مركز الابتكار والابداع في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد يستهدف القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الرقابية والجامعات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وخلق خبراء في المجال، ونشر المعلومات والمعرفة الخاصة بمكافحة الفساد وإدخال بعض المواد في مواد معهد الإدارة العامة.	2022/1/1	2023/12/30
2.3 إدماج مفهوم النزاهة العامة ومواضيع التدريب مع معهد الإدارة العامة لتكون أساس في مواد تدريب القيادات العليا والموظفين الجدد التي يقدمها المعهد.	2022/1/1	2023/12/30
3.3 تشجيع الموظفين من القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف المواطنين على استخدام منصة بخدمتكم (أيقونة الشكاوى المتعلقة بمكافحة الفساد) وكذلك تطبيق الموبايل الخاص بالهيئة (mobile Application) المتعلق بتقديم الشكاوى لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال حملات نوعية ولقاءات مع مختلف أصحاب المصلحة وذلك لتعزيز ثقة المواطنين بها وتشجيعهم على استخدامها بما يعزز مسائلة الفساد ومعالجته.	2022/1/1	2025/6/30

4.3 تأسيس لجنة من الإدارة العليا/ الأمناء العاميين من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، بحيث يتم تنظيم اجتماعات نصف سنوية ودورية حسب الحاجة لإبقائهم على اطلاع حول منهجيات تقييم الامتثال وتقارير الهيئة ومخرجاتها من عمليات التقييم وتوفير الدعم منهم لموظفي القطاع العام لتعزيز النزاهة والاستجابة للتوصيات التي تخرج بها الهيئة.	2023/1/1	2025/6/30
معلومات الاتصال		
اسم الشخص المسؤول في الجهة المُنفذة	ربى الطراونة	
رقم الهاتف / البريد الالكتروني	0790267660 Ruba.Tarawneh@JIACC.gov.jo	
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ (مؤسسات المجتمع المدني والخبراء) تمثل هذه القائمة اسماء المؤسسات والخبراء الذين قدموا طلبات الرغبة في المساهمة الطوعية في تنفيذ التزامات الخطة الخامسة، حيث نشر طلب التطوع للعامة خلال الفترة ..... / ... /	(مؤسسات الإدارة العامة وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية منها)	

الالتزام 6

إشراك المجتمعات المحلية/أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات

الإطار الزمني
2022/1/1 - 2025/6/30

الجهات المسؤولة عن التنفيذ
وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ما هي المشكلة العامة التي سيعالجها الالتزام؟	لا زالت عملية إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية متواضعة، وهذا بدوره (1) يضعف موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات بالشكل الأمثل، (2) يضعف شعورهم بالملكية تجاه هذه المشاريع الوطنية التي يتم تحديدها حسب الأولويات.
ما هو الالتزام؟	إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات وتحسين مستوى الخدمات العامة.
كيف يمكن أن يساهم الالتزام في حل هذه المشكلة العامة؟	إن إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية يؤدي الى (1) تعزيز موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات، (2) زيادة ثقتهم بالإدارة الحكومية في إدارة الموارد العامة، و(3) تعزيز شعورهم بالملكية تجاه هذه المشاريع الوطنية (4) زيادة شعورهم بالمسؤولية المجتمعية للحفاظ عليها ودعمها. ومن جانب آخر يساهم الإشراك والتقييم في تزويد وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية بنتائج تتضمن الفجوات والدروس المستفادة من المشاريع تمهيداً لتفادي أية آثار سلبية محتملة وتحسين عملية إعداد وتنفيذ المشاريع المستقبلية.

كيف يرتبط هذا الالتزام بمعايير الحكومة الشفافة؟[25]	(1) يرتبط هذا الالتزام مع معيار المشاركة العامة لكون هذا الالتزام يتخذ نهجًا تشاركيًا في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بتقييم المشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية، إضافة الى تفعيل دور المواطن في صنع القرار من خلال المشاركة في تقييم المشاريع قبل تنفيذها واثناء التنفيذ وبعد تنفيذها (2) ويرتبط مع معيار إتاحة الوصول للمعلومات لكونه يتضمن نشراً للمعلومات حول المشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية للمواطنين لتعزيز مشاركتهم والحصول على تغذيتهم الراجعة (3) كما يرتبط مع معيار المساءلة العامة كونه يعزز من متابعة المواطنين للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية وآلية المشاورات حولها وكيفية أخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار (4) وأخيراً يرتبط هذا الالتزام مع معيار الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية كون هذا يساهم في تفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرار بشكل شفاف عبر وسائل الكترونية مبتكرة.

معلومات اضافية

نشاطات محاور الالتزام: أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها	تاريخ بدء التنفيذ	تاريخ نهاية التنفيذ
تطوير منهجية تشاركية لإجراء تقييم مبدئي يبين أثر المشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية على المجتمع المحلي خلال مرحلة التخطيط لها وذلك لضمان موائمتها لاحتياجات المواطنين ومعالجة أية آثار سلبية محتملة لهذه المشاريع (تدقيق اجتماعي مسبق).	2022/1/1	2022/12/30

(25) معايير الحكومة الشفافة هي: المساءلة العامة وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية والانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية.

تطوير منهجية تشاركية تساهم بها المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة لتعزيز مشاركتهم في تقييم هذه المشاريع أثناء مرحلة التنفيذ وآثارها الاجتماعية المحتملة على المستفيدين.	2022/1/1	2022/12/30
تطوير منهجية تشاركية لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة في تقييم المشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية بعد انتهاء مرحلة تنفيذ هذه المشاريع، لتحديد الفجوات والدروس المستفادة من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية وعكس ذلك على المشاريع المستقبلية لتبنيها من قبل وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية.	2022/1/1	2022/12/30
تدريب موظفي القطاع العام من الجهات ذات العلاقة على الأدلة الإجرائية والنماذج لمراحل الإعداد والتخطيط للمشاريع لضمان تنفيذها بشكل متكامل واعتمادها أصولياً.	2022/7/1	2023/12/31
تنفيذ آليات مشاركة ودمج المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة في تقييم المشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية بشكل مبدئي ومسبق وخلال عملية التنفيذ من قبل وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية، وبعد الانتهاء من التنفيذ يتطلب قيام الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية رفع تقارير بنتائج التقييم والفجوات والدروس المستفادة من المشاريع لوحدة إدارة الاستثمارات الحكومية لتحسين عملية إعداد وتنفيذ المشاريع المستقبلية.	2022/7/1	2025/6/30

معلومات الاتصال	
اسم الشخص المسؤول في الجهة المُنفذة	عماد الراشد
رقم الهاتف / البريد الالكتروني	0777050380 Emad.AlRashed@mop.gov.jo
الجهات الأخرى المشاركة في التنفيذ (مؤسسات المجتمع المدني والخبراء) تمثل هذه القائمة اسماء المؤسسات والخبراء الذين قدموا طلبات الرغبة في المساهمة الطوعية في تنفيذ التزامات الخطة الخامسة، حيث نشر طلب التطوع للعامة خلال الفترة ..... / ... /	للتحديد لاحقا بعد الموافقة على الالتزام

وزارة التخطيط والتعاون الدولي - وحدة الحكومة الشفافة

Ministry of Planning and International Cooperation - Open Government Unit

Tel: +962 6 4644 466
Fax: +962 6 4642 247
Website: www.ogp.gov.jo
Facebook: MoPIC.JORDAN
Twitter: MoPIC_Jordan